الاتجاه إلى زيادة الصادرات خلال آذار المقبل

النفط لـ : تدشين أول مرسى نفطي في البصرة بطاقة ٨٥٠ ألف برميل

مرسى نفطي جنوبي البلاد (ارشيف)

بغداد / متابعة الاقتصادي

قال مسؤول نفطي ان العراق يعتزم رفع صادراته النفطية بواقع ٢٠٠ ألف برميل يوميا في الشهر المقبل بعد أن يفتح منفذا جديدا على الخليج وهو ما سيمكنه من تصدير كل الكميات الاضافية التي تستخرجها الشركات الاجنبية من حقوله الضخمة.

ومن المقرر أن يفتتح اليوم الاحد عوامة ارساء أحادية لتحميل ناقلات النفط بعد إرجاء موعد الافتتاح الاصلي بسبب سوء الاحوال الجوية ومشكلات فنية.

وقال الناطق الاعلامي لوزارة النفط عاصم جهاد لـ(المدى الاقتصادي) ان اليوم الاحد سيشهد تدشين أول مرسى نفطي في الموانئ الجنوبية بطاقة ٨٥٠ ألف برميل يومياً مشيراً الى انه سيضاف على الطاقة التصديرية الحالية البالغة ١٧٥٠ مليون برميلٍ يومياً من المنفذ الجنوبي حصرا .

واضاف جهاد : ان ذلك يندرج في اطار خطة استباقية لوزارة النفط لرفع القدرة التصديرية بعد ابرام عقود جولات التراخيص النفطية التي ابرمت خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ .

وتابع جهاد : ان هذا المرسى يأتي ضمن خمسة مرافئ تعمل وزارة النفط على انشائها خلال العامين الحالي والمقبل مبيناً ان كل مرسى يتضمن ١٦ خزانا وبطاقة تصميمية مقدارها ٣٥٠ ألف برميل لكل خزان فضلاً عن ثلاثة أنابيب بحرية أخرى .

وقال المسؤول النفطي لوكالة رويترز انه اذا سار كل شيء وفق الخطة الموضوعة فسترتفع الصادرات من حقول النفط الجنوبية الى ١,٩ مليون برميل يوميا بحلول اذار ليرتفع اجمالي الصادرات الى ٢,٣ مليون برميل يوميا وهو مستوى قياسي لفترة ما بعد الحرب.

ومن المتوقع أن تنمو الصادرات بمتوسط شهري قدره ١٠٠ ألف برميل يوميا من اذار حتى منتصف العام لتبلغ صادرات الجنوب في ذلك الوقت حدودها القصوى عند ٢,٢ مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن تبقى صادرات خام كركوك من شمال البلاد مستقرة عند نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا. وقال المسؤول بحسب رويترز : "هدفنا أن تبلغ الصادرات الاجمالية ٢,٦ مليون برميل يوميا بحلول مايو اذا سار كل شيء على ما يرام."

لكنَّ مسؤولين في مشروعات نفطية في العراق يتوقعون ارتفاع الانتاج الاجمالي بواقع ٣٠٠ ألف برميل يوميا تقريبا هذا العام الى ثلاثة ملايين برميل يوميا وهو ما يعني أن الصادرات ستبلغ ٢,٥ مليون برميل يوميا.

وقالت مصادر في الصناعة ان الحقول الجنوبية الضخمة وهي الرميلة الذي تشغله بي بي وغرب القرنة-المرحلة الاولى الذي تشغله اكسون موبيل والزبير الذي تشغله ايني يمكن أن تضخ ما يكفي لتصدير ٢,١ مليون برميل يوميا من خام البصرة الخفيف.

وأضافت المصادر أن أكبر الزيادات هذا العام متوقعة في حقل الرميلة بعد أن تطور بي بي منشات انتاج حيوية رغم أن التدفقات تعطلت بسبب سوء الاحوال الجوية وقلة صهاريج التخزين في الخليج العربي .

والانتاج متقلب في حقل الرميلة حاليا بسبب عدم وجود خزانات يذهب اليها النفط الذي يتم ضخه من حقول الجنوب اذا ما توقف خط الخليج لفترة طويلة. في آذار الماضي تم اغلاق الحقل بالكامل لمدة يوم واحد بسبب العواصف. كما حصلت توقفات في الانتاج على مدى الاشهر القليلة الماضية يعود معظمها الى الاحوال الجوية.

ومن جانبهم سيرحب المتعاقدون بتشغيل المرسى . يقول ميشيل تاونزند، رئيس شركة بي بي في العراق، " الجميع قد تضرر، لكن حقل الرميلة كبير لدرجة ان اي توقف يعتبر مهما بالنسبة لنا، لذا فنحن نرحب بطاقة التصدير الجديدة والخزانات ". سيوفر حقل الرميلة اكبر انطلاقة للنفط الجديد في المراحل الاولى من التوسع النفطي الذي يتضمن احد عشر مشروعا عملاقا تهدف للوصول الى ١٢ مليون برميل في اليوم الواحد .، الا ان البنية التحتية المنهكة والعوائق اللوجستية تجعل من المحتمل وصول الطاقة الانتاجية الى ٦ مليون برميل يوميا ، ومن المحتمل ايضا ان يصل انتاج حقل الرميلة الى ٢,٨٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٧ . قبل الاندفاع في حقل الرميلة الاخضر، على شركة بي بي تحسين الاجهزة الموجودة حاليا والتي تعود الى سبعينات القرن الماضي ، ومن اجل تلك الغاية هناك عدد من التحويرات المخطط لها يجب تنفيذها عند محطات عزل الغاز في الحقل، كما يجب تقليص انقطاعات الانتاج عن طريق اصلاح اجزاء المحطات الواحدة تلو الاخرى . الغاية من هذه التحويرات هي تنظيف السفن من الطين المتصلب-الحمأ- واستبدال العناصر المتآكلة وتثبيت منظومات السيطرة والسلامة والقياس وتجديد المعدات القديمة . هناك حوالي ١٩ حفارة تعمل في حقل الرميلة، اكثر من نصفها تقوم باعمال الصيانة وترميم الآبار التي تضخ بمعدلات عالية منذ ١٠ الى ٣٠ عاما . يقول تاونزند " هناك آبار جديدة اذا ما حفرناها واكملناها فسنستخرج المزيد من النفط ". هناك حوالي خمسون بئرا جديدا تم حفرها هذا العام في الرميلة واعمال الصيانة مستمرة فيها.

المركزي: الدينار أصبح قوياً وأشبه بالعملة الصعبة

بغداد/ وكالات

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن الدينار مغطى بالعملة الصعبة بنسبة أكثر من (١٠٠٪) ولا خوف عليه من تقلبات عملات دول الجوار.

واضاف صالح (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن الدينار أصبح قوياً وأشبه بالعملة الصعبة بفضل سياسة البنك المركزي المسيطرة على السيولة النقدية المطروحة في السوق المحلي.

وأوضح: أن الدينار مغطى بالعملة الصعبة وبنسبة أكثر من (١٠٠٪) وهذه حالة نادرة، ولديه احتياطي نقدي كبير من العملة الصعبة يفوق عن (٦٠) مليار دولار محتفظاً به لمواجهة الظروف الصعبة التي قد تحدث في البلاد، ما يعطي قوة للدينار أمام العملات الصعبة.

وأشار الى أن هدف سياسة البنك المركزي في الوقت الحالي هو استقرار سعر الصرف الدينار أمام الدولار الاميركي، أما هدفنا على المدى البعيد يكون مساوياً له كونها عملية تحتاج الى اقتصاد قوي وتضخم قليل واحتياطي نقدي كبير.

وكان عضو اللجنة المالية النائب هيثم الجبوري قد رجح تساوي سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي خلال السنتين القادمة بعد تنفيذ مشروع حذف الأصفار الثلاثة من العملة العراقية.

وقال الجبوري في تصريح سابق (للاخبارية): إن التوجه الذي قام به البنك المركزي باحتفاظ سعر الدينار أمام الدولار خلال الفترة الحالية مؤشر يدل على أن السياسة النقدية في البلد قادرة على جعل الدينار مساوياً للدولار الأميركي .

مختصون : دول الجوار تتقاسم أزماتها مع الاقتصاد الوطني

بغداد / متابعة المدى

اكد خبير أن الأزمات الاقتصادية للدول المجاورة انعكست سلباً على الاقتصاد الوطني رغم أنه ينبغي أن يستفاد منها مثل ما كانت الدول المجاورة للعراق تستفيد من وضعه وقت فرض العقوبات عليه والتي كانت مصدر تنمية لتلك البلدان، مشيراً إلى أن دول الجوار تتقاسم أزماتها مع العراق.

وقال مستشار مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الدكتور سالم البياتي لـ(البغدادية نيوز)أن الأزمات التي شهدتها كل من إيران وسوريا يفترض أن تكون في صالح العراق، واقتصاده من خلال ان يقوم العراق بالتصدير لتلك البلدان والحصول على العملة الصعبة منها لكن الذي حدث كان العكس لان الاقتصاد الوطني لدينا هش وضعيف".

وبين البياتي "أننا لا نمتلك سياسة اقتصادية ناجعة ولا دولية قوية تعيد قراءة أزمات الآخرين وتحسن استغلالها". وأضاف البياتي "عندما تكون عقوبات وأزمات في الدول المجاورة ينبغي أن يستفيد العراق من تلك الازمات مثل ما كانت الدول المجاورة للعراق تستفيد وقت العقوبات عليه والتي كانت مصدر لتنمية تلك البلدان إذ أنها اصبحت منافذ للتوريد كما كان في سوريا والأردن" ، مؤكداً أن "العراق عاجز عن توريد منتجات لدول الجوار واستغلال أزمتها لأنه لا يمتلك زراعة وصناعة بل أكثر من ذلك هو مفتوح أمام تلك الدول مما يتيح لها أن تتقاسم أزمتها مع العراق".

وأوضح البياتي أن عدم وجود قدرات إنتاجية يبقي الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ومعتمدا على مبيعات النفط وليس فيه أي إنتاج .

وعلى صعيد ذي صلة اكد خبراء ومعنيون بالقطاع السياحي في النجف ان العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايران، أدت الى انخفاض ملحوظ في عدد الزوار الايرانيين ما ترك اثارا سلبية على اقتصاد المدينة.

واوضح الخبير الاقتصادي كريم الحلو لاذاعة العراق الحر ان العقوبات أدت الى انخفاض قيمة العملة الايرانية امام الدولار، الامر الذي اثقل كاهل الزوار الايرانيين، وأدى الى انخفاض ملحوظ في عدد القادمين منهم الى المدينة.

ورأى رئيس غرفة تجارة النجف زهير محمد شربة ان سبب تأثر الاقتصاد النجفي بهذا الانخفاض يعود الى اعتماده بشكل اساس على السياحة الدينية، وتحديدا على المجاميع القادمة من ايران، التي تتعامل مع شركات سياحية محدودة.

من جانبه قال رئيس رابطة الفنادق السياحية في النجف صائب ابو غنيم : ان عددا كبيرا من الفنادق السياحية تأثر بسبب هذا الانخفاض، لذا دعت الرابطة الحكومة العراقية البحث عن بدائل، والانفتاح على الجاليات الاسلامية في العالم، بدلا من الاعتماد بشكل اساس على استقبال المجاميع السياحية الايرانية.

الى ذلك نفت القنصلية الايرانية في النجف انخفاض عدد الزوار الايرانيين الى العتبات المقدسة في العراق بسبب انخفاض قيمة العملة الايرانية.

وقال القنصل الإيراني العام في النجف محمد حسن محي الدين نجفي لاذاعة العراق الحر "اذا كان هناك انخفاض في عدد الزوار فيعود ذلك الى الحالة الجوية، وانخفاض درجات الحرارة"، مؤكدا ان البنك المركزي الايراني اتخذ التدابير اللازمة لمواجهة انخفاض قيمة العملة.

يذكر ان عدد الزوار الايرانيين القادمين الى النجف كان يتعدى الثلاثة الاف زائر يوميا قبل انخفاض قيمة الريال الايراني، لكنه يعتقد ان عددهم اليوم لا يتجاوز نصف العدد المعتاد.

البنك الدولي يدعو للعمل بنظام النافذة الواحدة

بغداد / متابعة المدى

دفعت الوضع الاقتصادي العراقي بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية الى طرح العديد من الخطط والمشاريع، لتشجيع المستثمرين على دخول السوق العراقية، الى ذلك دعا البنك الدولي الحكومة العراقية الى تفعيل العمل بنظام النافذة الواحدة .

وقال الخبير في البنك المركزي العراقي الدكتور ماجد الصوري انه موجود في قانون الاستثمار العراقي الا انه لم يفعل حتى الان.

واوضح الصوري لاذاعة العراق الحر ان تطبيق نظام النافذة الواحدة سيسهم في معالجة مشكلة عدم التعامل المهني مع المستثمرين، التي يعاني منها العراق اليوم.

واكد الصوري الذي يرأس فريق خبراء البنك الدولي المكلف بمراقبة عملية التنمية والاستثمار في البلاد، ان هناك اليوم عزوفا عن الاستثمار في العراق على الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة.

ويطبق نظام النافذة الواحدة في معظم دول العالم من اجل توحيد جميع الاجراءات الحكومية المتعلقة بتقديم التسهيلات للمستثمرين في جهة واحدة، اختصارا للوقت والجهد.

الى ذلك قال الخبير في وزارة المالية الدكتور هلال الطحان ان بامكان هذا النظام ان يخدم حركة الاستثمار في العراق لكن تطبيقه بحاجة الى توفر مقومات اساسية اخرى للنجاح .

ويضيف الطحان ان نظام النافذة الواحدة ليس مفتاحا سحريا للنجاح في ظل عدم توفر المناخ الجاذب الاستثمار في العراق.

في غضون ذلك قالت وزارة الدولة لشؤون المحافظات إن مشكلة تخصيص قطع الاراضي الاستثمارية قد تم حسمها، مبينة أنه خلال فترة ٦٠ يوما تم تخصيص نحو ٢٠٠ قطعة ارض للاستثمار في جميع المحافظات.

ومشكلة تخصيص الأراضي من ابرز المعوقات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية. ولم تقر إلى الآن موازنة عام ٢٠١٢ بسبب المشاكل السياسية التي يعاني منها العراق.

وتقول هيئة الاستثمار الوطنية إن العائق أمام استقطاب الشركات الاستثمارية عائدية الأرض وعدم حماية الأموال التابعة للمستثمرين.

وقال وزير الدولة طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "مشكلة تخصيص قطع الاراضي الاستثمارية للشركات قد حلت وسيتم لاحقا تخصيص الاراضي بسهولة تامة".

واوضح المفتي "نحن نسهل من الناحية القانونية الاجراءات اللازمة لمنح المستثمرين قطع الاراضي" ، مبينا انه "خلال اربعة اجتماعات للجنة تخصيص الاراضي للمشاريع الاستثمارية التنموية وفي فترة ٦٠ يوميا تم تخصيص ٢٠٠ قطعة ارض استثمارية في جميع المحافظات".

وأقر العراق في عام ٢٠٠٦ القانون رقم ١٣ الخاص بالاستثمار، لتشجيع الشركات الأجنبية على دخول البلاد والمساهمة مع جهود الحكومة في إعمار البنية التحتية المتهالكة بفعل الحروب والحصار.

والتعديل الأول الذي أجراه العراق على القانون في عام ٢٠٠٩ أتاح للمستثمر الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد وفق نظام خاص، وله أيضا حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان عليها.

افتتاح معرض دولي في البصرة بمشاركة أكثر من ٨٥ شركة أجنبية

البصرة / وكالات

أكد رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني أن دخول شركات أجنبية من مختلف دول العالم للمشاركة في المعرض الذي افتتح اليوم في البصرة يعتبر فرصة مناسبة لتطوير خبرات الشركات العراقية في مختلف المجالات.

وقال البزوني لوكالة الفرات نيوز خلال افتتاح المعرض على ارض معرض البصرة الدولي في المعقل إن "هكذا معارض تفيد الشركات العراقية للاستفادة وزيادة الخبرات في مختلف الاختصاصات الانشائية والبنى التحتية وقطاع الكهرباء والماء والمجاري".

واضاف أن "محافظة البصرة تحتاج الى خبرة وتجربة هذه الشركات من اجل الارتقاء بواقع المحافظة والنهوض بها الى مصافي المدن المتقدمة حضاريا وخاصة في مجال الاعمار والاسكان".

واوضح البزوني أن "هذا المعرض افتتح بمشاركة شركات من مختلف دول العالم حيث وصل عددها إلى أكثر من خمس وثمانين شركة غالبيتها تركية، وايرانية، وروسية".

ديالى تكشف عن توجهات حكومية لمنحها صلاحيات مالية وتنموية

ديالى / وكالات

كشفت اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة ديالى عن توجهات اتحادية لزيادة حصة ديالى من واردات البترودولار ومنحها صلاحيات مالية وتنموية واسعة لاجهاض مشروع الاقاليم في ديالى والمحافظات المطالبة بانشاء الاقاليم.

وقال رئيس اللجنة في ديالى جليل ابراهيم لوكالة كردستان للانباء(اكانيوز) "نتوقع بشكل كبير زيادة في حصة المحافظة من واردات مشروع البترودولار ومنح صلاحيات تنموية واسعة نتيجة لتهديدات وضغوطات المحافظات الداعية للاقلمة".

وتوقع منح صلاحيات مالية للحكومة المحلية الحالية والمقبلة، لمنع تصدير مشروع الاقلمة الى المحافظات الاخرى، والذي دعت اليه محافظتا صلاح الدين وديالى.

وبين ان "ديالى تشكو قلة حصتها من الواردات المالية لمشروع البترودولار والتي لا تتجاوز ١٧ مليون دولار سنويا" مبينا ان "المحافظة لم تتسلم حصتها من البترودولار لعام ٢٠١١ نتيجة الازمة السياسية التي شهدتها على خلفية اعلانها اقليما، الامر الذي سبب تعطيل عمل الحكومة المحلية بشكل كبير".

ووعد رئيس الوزراء نوري المالكي بمنح الحكومات المحلية صلاحيات اوسع لاستثمار مواردها وثرواتها الطبيعية ردا على مطالب ديالى وصلاح الدين بتشكيل الاقليم، لكنها لم تنفذ بشكل فعلي بسبب الازمات السياسية التي عصفت بالبلاد خلال الشهرين الماضيين.

وتشكو ديالى ومحافظات عدة من نقص كبير في ميزانيات المشاريع، وغياب الصلاحيات المالية والاقتصادية في قطاعات الاستثمار والثروة النفطية والمعابر الحدودية، مما دفع الكثير منها الى الاتجاه نحو تشكيل الاقاليم كورقة ضغط على الحكومة الاتحادية لانتزاع صلاحياتها الدستورية التي اقرها قانون مجالس المحافظات المرقم ٢١ لعام ٢٠٠٨.